تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي
في قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز

ورقة عمل مقدمة إلى

الاجتماع الحادي عشر لرؤساء اقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي
بجامعات المملكة
الاثنين - الثلاثاء ١٢ - ١٣ جماد الآخرة ١٤٣٤ هـ
الموافق ٢٢ - ٢٣ ابريل ٢٠١٣ م

د. إبراهيم محمد صالح ابو العلا
معهد ابحاث الاقتصاد الإسلامي

مقدمة

استجابة لرغبة إدارة معهد الاقتصاد الإسلامي في إعداد ورقة عن تجربة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي لتقدم ضمن الاجتماع الحادي عشر لرؤساء اقسام الاقتصاد والاقتصاد الإسلامي بجامعات المملكة حاولت مستعينا بالله أن اقدم تجربتي في تدريس مواد الاقتصاد الإسلامي خلال فترة امتدت نحو ستة وعشرين عاما تم فيها تدريس العديد من المواد على المستوى الجامعي لدرجتي البكالوريوس والماجستير لمواد مختلفة منها أصول الاقتصاد الإسلامي واقتصاد اسلامي متقدم ومعاملات اقتصادية اسلامية ومؤسسات اقتصادية اسلامية. وغيرها ولم تقتصر تجربتي في التدريس على قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز بل امتدت إلى كلية دار الحكمة بجده حيث قمت بتدريس مادة التمويل اسلامي.

ونظرا لأن تجربة قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز في تدريس مادة "الاقتصاد الإسلامي من التجارب المتميزة والرائدة مقارنة بتجارب أقسام الاقتصاد الاخرى في جامعات المملكة، إذ بدأ فيها تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي في وقت مبكر جدا، أي قبيل انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي[١] الذي نظمته الكلية في عام ١٩٧٦م، ومن ناحية أخرى فإن الجامعة تحتضن مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي الذي يولي اهتماما خاصا لتطوير المناهج التدريسية في الاقتصاد الإسلامي.

سأعتمد في عرض تجربتي على المنهجية المقترحة من معهد ابحاث الاقتصاد الإسلامي التالية مع شيء من التعديل والإضافة.

---

(١) انظر المذهب الاقتصادي في الاسلام، محمد شوقي الفنجري، بحث منشور ضمن كتاب بحوث المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي جامعة الملك عبدالعزيز، ص٧٣ ، ربما لم يستمر القسم في تدريس هذه المادة بعد ذلك وكانت هناك فترة انقطاع.

دوافع تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي

هناك عدة دوافع لتدريس هذه المادة منها:

أولا العلاقة الوطيدة بين مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة شكلت عاملا مهما في تدريس هذه المادة بقسم الاقتصاد، فبعض مدراء المركز السابقين كانوا أعضاء بالقسم، ولما كان المركز مهتما بتدريس مواد الاقتصاد الإسلامي في كل أقسام الاقتصاد بجامعات المملكة فقد كان من باب أولى أن يهتم بتدريسه في كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، لذلك قدمت إدارة المركز اقتراحا للجنة المناهج في الكلية، التي وافقت على المقترح وأقرت تدريس مادة أصول الاقتصاد الإسلامي كمتطلب اجباري على طلبة الكلية، وطُلِب من الاخوة في مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي تدريس مادة أصول الاقتصاد الإسلامي وفق مذكرة تدريسية خاصة اعدت لذلك الغرض.

ثانيا: القصور الواضح في ابرازالقيم الإسلامية ضمن كتب الاقتصاد التقليدية التي تدرس للطلاب في قسم الاقتصاد.

ثالثا: انتشار الاقتصاد والتمويل الإسلامي فرض واقعا جديدا يستلزم إعطاء الطالب جرعة مناسبة لفهم اصول الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي.

رابعا: الشعور الملح لمن يقوم بتدريس كتب الاقتصاد التقليدية لطلاب قسم الاقتصاد بأن هناك فجوات كبيرة في المنهج لابد من ملؤها بقيمنا وتعاليمنا الإسلامية في السلوك الاقتصادي، ولابد من ان يتشرب هؤلاء الطلاب هذه المعاني التي تشكل جزء من عقيدتهم.

خامسا: تعزيز المبادرة التاريخية التي بدأتها الجامعة وسبقها وريادتها في تدريس هذه المادة، إذ يأتي ترتيب كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز على المستوى الاقليمي مباشرة بعد جامعة الأزهر الشريف.

منهجية إعداد المقرر التدريسي وتحديد مفردات المادة

تقوم منهجية إعداد المقرر التدريسي لمادة الاقتصاد الإسلامي ضمن منهجية عامة يتبناها قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة من خلال إشراف رئيس القسم على تطوير المناهج إذ يتم عند الحاجة لإعداد مقرر تدريسي عرض الموضوع على مجلس القسم الذي يختار من بين اعضائه لجنة سنوية يكون رئيس القسم في الغالب عضوا فيها تتولى ادارة ملف تطوير المناهج وتقوم هذه اللجنة بتوجيه طلب الى استاذ المادة لإعداد الخطة الدراسية (الملف الأكاديمي) لتلك المادة على أن تتضمن النقاط التالية:

١. التعريف بالمادة.
٢. أهم المفاهيم والقيم التي ستعرضها المادة.
٣. تحديد المتطلبات السابقة للمادة.
٤. أهداف المادة.
٥. الوصف التفصيلي لهيكل محتوى المادة اعتمادا على المرجع الأساسي.
٦. استراتجيات العملية التعليمية.
٧. المشاركة الفصلية عبر الحالات الدراسية والقراءات والحوار بين المجموعات الصفية.
٨. معايير تقييم الطالب وتوزيع الدرجات بين المشاركات والواجبات والامتحانات وسلم العلامات.
٩. المرجع او المراجع الأساسية للمادة والمراجع الإضافية والمجلات العلمية التي تغطي المواضيع المختارة.
١٠. خطة زمنية لتنفيذ الخطة الدراسية محددة برقم المحاضرة وتاريخ تقديمها والمادة العلمية المعروضة.

مدى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي (مواكبة آخر التطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي)

١. لقد تجلى ارتباط المادة التعليمية بإنتاج البحث العلمي ومواكبة آخر تطورات البحث في الاقتصاد الإسلامي والتغيرات الإقليمية والدولية في عدة مشاهد واقعية أهمها:

٢. كان كتاب مقدمة في اصول الاقتصاد الإسلامي **دراسة مقارنة** للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد هو المنهج الرئيسي لتدريس المادة وقد طبع منه اربعة طبعات متتالية تختلف عن بعضها البعض بشكل واضح. وكانت الطبعة الأولى في عام ١٤١١هـ وفيها كانت المنهجية المتبعة هي المنهج المقارن بين المذاهب الاقتصادية الثلاث الرأسمالية والاشتراكية والإسلام حتى اذا ترنح وتهاوى النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى ١٥ دولة مستقلة في ١٩ أغسطس ١٩٩١ وجدنا ان مقدمة الطبعة الثالثة للكتاب الصادرة في عام ١٩٩٩م تبين للقارئ ان طريقة المقارنة مع النظم الاقتصادية الأخرى منهجاً للكتاب لم تعد واقعية، وآثر المؤلف عرض النظام الاقتصادي الإسلامي غير مقارنًا بغيره.

٣. تبنت الطبعات الجديدة الثالثة والرابعة (١٩٩٩ و٢٠٠٢ م) زيادة حجم المادة العلمية المتعلقة بصيغ التمويل وذلك لدواعي انتشار تلك الصيغ وتنامي الابحاث العلمية فيها. فقدم المؤلف مباحث عديدة في المرابحة والمضاربة والمشاركة والإستصناع والسلم وبين علاج مشكلة المخاطر الاخلاقية في المضاربة والمخاطر في السلم المصرفي.

٤. أضاف فصلاً جديداً في الوقف ودوره في المجتمعات الإسلامية وأسباب تضاؤل دوره في حياة المسلمين المعاصرة. وكان من افضل ما عرض فيه بأسلوب علمي اقتصادي فذ هو المبررات الاقتصادية للوقف وشرح نظرية المباريات ونظرية العقد المثالي. وكان الجزء الخاص بدور الوقف في التنمية الاقتصادية اضافة موفقة.

٥. تميزت النسخة الرابعة والأخيرة في المنهج بالفصل السابع والمتعلق بالتأمين فأوضح تاريخه واصوله وآثاره الاقتصادية والآراء الفقهية فيه.

٦. مما تبين اؤكد ان المنهج كان تفاعلياً مرتبطاً باهتمامات البحث العلمي يعيش واقع التغيرات في السياسة الدولية ويقدم للطالب فقهاً اقتصاديا هاما يعينه في مواجهة حياته العملية.

مدى تحديث المادة بناء على التطورات التي تم استحداثها في تدريسها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي

✓ على الرغم من ان المنهج التدريسي قد أعد منذ فترة وربما يظن البعض أن المادة العلمية جامدة إلا انه تم تطوير المقرر أربع مرات حتى يواكب المستجدات في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي واختيار موضوعات معاصره إضافة على ذلك حاولت أن اربط المنهج المقدم للطلاب بالأحداث والوقائع الاقتصادية المعاصرة من خلال تكليفهم بكتابة بحوث وأوراق علمية في موضوعات اقتصادية معاصرة وتكليف كل طالب بتقديم عرض لبحثه امام زملائه الطلاب ومناقشته فيما عرض من أفكار.

✓ إضافة على ذللك حاولت أن أستعين بالخبراء والأكاديميين ممن لهم إسهام مقدر وتكوين علمي جيد في تقديم بعض المحاضرات للطلاب في القسم في موضوعات اقتصادية معاصرة يحسنون الحديث والكتابة فيها ترتبط بالمقرر التدريسي فكانت تجربة ناجحة ولله الحمد. ليس ذلك فحسب بل قمت بتجميع أوراق علمية رصينة منشورة في مجلات علمية أعدت من كبار الاقتصاديين ومشاهير الكتاب في حقل الاقتصاد ووزعتها على الطلاب لتسد الفراغ الموجود في المقرر في هذا الجانب.

✓ لقد استفدت كثيرا من البيئة العملية والجوانب التطبيقية والتقنية عندما كنت نائبا للمدير العام للإستثمارات الدولية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ وفي مجموعة دلة القابضة: نائب المدير العام للإستثمار (شركة الامين للأوراق المالية (دلة البركة) ١٤١٤هـ- ١٤١٥هـ حيث مارست تطبيق عدد من العقود المصرفية وانعكس ذلك في البيئة التعليمية الجامعية

الفجوة العلمية والعملية بين نظرية الاقتصاد الإسلامي والممارسات العملية المرتبطة

هدفي في هذه الجزئية هو تلمس الملامح الرئيسية للفجوة العلمية بين المنهج التقليدي والمنهج الإسلامي، أي أن نصل معًا إلى تخيل أو تصور أن لدينا في أقسام الاقتصاد وأقسام الاقتصاد الإسلامي مرجعًا علميًا دراسيًا **موجهًا للطالب** شاملا لكافة المحاور الرئيسية في علم الاقتصاد الإسلامي.

للوصول إلى ذلك التصور سأستعين بمرجعين رئيسين احسب انهما هامين لتوجيه مسار بحثي وتحديد ابعاد الفجوة وعمقها ولعلي اجد من القارئ الكريم او في اثناء النقاش والحوار من يقترح أوراق علمية أخرى علها تساعدني في بناء تصوري.

أولاً: المذكرة التدريسية التي أعدها أ.د. نجاة الله صديقي لتدريس الاقتصاد الجزئي والكلي من منظور اسلامي بعنوان: تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (جزئي – كلي) الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ مطابع جامعة الملك عبدالعزيز.

ثانيًا. الورقة العلمية التي حررها أ.د. سيف الدين تاج الدين إبراهيم بعنوان حوار حول تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور اسلامي والتي نشرها في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي م١ ص ١٦١-٢١٤ في عام ١٤٠٩ هـ.

لخص صديقي في مذكرته انه عند تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور اسلامي على المدرس أن ينطلق من التصورات التالية:

١. ماهي اهداف الاقتصاد الإسلامي ؟

يبين د. صديقي إن احد أهم أهداف الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق الرفاه الاقتصادي وانه ما من سبيل لتحقيق ذلك إلا بالإيمان بوحدانية الله (التوحيد) وأن النصوص القرآنية والسنة النبوية تؤسس لمعالم تحقيق الرفاه عبر مجموعة من القيم الأخلاقية بها يمكن انتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها وبما يوفر العيش بكرامة وتحقيق مرضاة الله تعالى. أي الاستسلام الكامل له والخضوع التام لإرادته والعمل وفق الغايات والقيم التي ارتضاها له.

ثم يلخص تلك الأهداف في المحاور التالية:

- تلبية الحاجات الأساسية من غذاء وكساء ومأوى ورعاية صحية وتعليمية للجميع.
- ضمان تساوي الفرص للجميع.
- منع تركيز الثروة وتقليل الفوارق في توزيع الدخل والثروة
- ضمان الحرية للجميع.
- ضمان الاستقرار والنمو الاقتصادي

إن الأهداف السابقة تمهد لنا السبيل الى الانعتاق من هيمنة حصر انفسنا تحت مظلة قوى السوق لممارسة دور أسمى وبعائد أعلى حينما تفشل قوى السوق في تحقيق اهدافها سواء كان ذلك بتدخل الدولة لتصحيح الخلل او قيام المؤسسات الاجتماعية الوقفية والزكوية والخيرية للقيام بدور فشلت فيه قوى السوق بسبب الايمان بالبعث واليوم الآخر وان الربح يوزع على مرحلتين عاجلاً وآجلا وان مقدار العطاء في يوم البعث لا يعلمه الا قيوم السموات والأرض.

٢. أن هناك بعث وحساب وأن الدنيا دار عمل والآخرة دار الجزاء وان الجزاء الحقيقي سيكون في يوم البعث والنشور.

٣. أن نبدأ في منهجنا المأمول بالتوزيع خلافًا للمعهود في الكتب التقليدية والتي لا تبدأ بالتوزيع ولا تبحث في التوزيع الأصلي للثروات.

لقد أوضحت عند استعراضي للفصل الخامس نظرية التوزيع ما ظننت انه الاسباب والعوامل التي دفعت د. صديقي الى توجيه الباحثين الى تقديم ترتيب نظرية التوزيع عند محاولتهم بناء وصياغة النظرية الاقتصادية الإسلامية ولكني عند إعادة القراءة لاحظت ان لديه اعتبارات اخرى عدى التي توقعت انها اسبابه لإعادة الترتيب.

يشرح د. صديقي منطق الحال فيبين: إن الدخول في السوق يتم من خلال القوة الشرائية والناتجة من تملك الدخل او الثروة فلا طلب بدون قدرة شرائية ولا عرض بدون طلب، وبالتالي لزم علينا معرفة كيف يكسب الناس دخولهم وهو ما يسمى التوزيع ثم يليه في التحليل الاستهلاك والإنتاج.

يعتقد صديقي ان هذا الترتيب هو اكثر واقعية مما سيجعل الطالب يدرك ان طالب السوق والإنتاج يحددهما التوزيع الأولي للدخل والثروة. لكن كيف يحصل الأفراد على الدخول ؟

- الدخول المكتسبة او الموروثة
- العمل اليدوي او الفكري أو الأجر
- المنح (التبرعات الحكومية او الشخصية) او من الزكاة والأوقاف والأعمال الخيرية.

٤. إن مفهوم الرشد الاقتصادي لا يتفق مع المبادئ الإسلامية لأنه مبني على محاولة تحقيق القيمة القصوى لدالة الهدف سواء كانت دالة منفعة للمستهلك أو دالة ربح للمنتج

٥. إن أية فروق جوهرية بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد التقليدي تكمن في فروضها لسلوك المستهلك وسلوك المنتج.

- الافتراض بوجود قوة شرائية وسوق تتوفر فيه السلع والخدمات وبأسعار محددة.

هل يقررها قول الراشد عمر رضي الله عنه: أو كلما اشتهيتم اشتريتم ؟ وفيه إشارات بوجود الرغبة المدعومة بالقوة الشرائية وتوافر السلع في السوق بأسعار محددة. وتنبيه الراشد الى الاكتفاء بالضروريات أولى لتحقيق أهداف اجل في الحد من الإسراف!

أم يقررها شكوى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ارتفاع الأسعار ومطالبتهم بالتدخل وفيه إقرار بحرية التسعير وتقلب الأسعار وسلوك نافر من الصحابة الكرام لانخفاض القوة الشرائية ؟

- كيف يقرر المستهلك المسلم ما يريد شرائه ؟ والكمية المشتراه ؟ وهل تختلف الإجابة في الطيبات من الأساسيات عنها في التحسينيات (الكماليات) ؟

- المستهلك المسلم له حرية الاختيار في الطيبات دون الخبائث والمحرمات وسلم أولوياته بالأساسيات والضروريات قبل الكماليات ولا شك أن تغير الأسعار سيؤثر على مرونة الطلب.

- أما الكمية المشتراه فتؤثر فيها، بدون شك، ترتيبه لسلم الأوليات للسلعة ومستوى معيشته والعادات والأعراف وعدد أفراد أسرته والعديد من المتغيرات الأخرى.

٦. المنطلق الأساسي لدراسة الاقتصاد من منظور اسلامي هو الحاجات الأساسية ولا نبدأ بدراسة نظريات الطلب والرغبات المدعومة بالقوة الشرائية بل من الحاجات.

بين د. تاج الدين أن إخضاع اقتصاد الحاجات لأدوات التحليل المعروفة، سينجم عنه آثارًا اقتصادية هامة ودلل على ذلك بمحاولة اشتقاق منحنى الطلب من مواضع توازن المستهلك.

ففي اقتصاد اسلامي تلعب فيه المؤسسات الاجتماعية دورًا فاعلاً كفيل بأن يخفف من تأثير قيد الميزانية طالما مارست مؤسسات الزكاة والوقف والصدقات والقرض الحسن دورها وتولد عن ذلك موارد داخلية إضافية لمقابلة الطلب على الحاجات. وأزيد على ما قاله د. تاج الدين بأننا لو تخيلنا اثر مضاعف الإنفاق وأثر الالتزام بدفع الزكاة وما تبينه

الدراسات من اثر فرض الزكاة بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والآثار الكلية المتتالية على دالة الطلب الكلي يجعل المحلل امام مسارات جديدة ونتائج متباينة.

٧. الرشد لا يعني بالضرورة تعظيم دالة المنفعة أو دالة الإنتاج أو دالة الاستهلاك .... بل لها مفهوم إسلامي مميز.

٨ . يجب التأكيد وإبراز فرضيات المؤسسات الاجتماعية الإسلامية لمؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف ومؤسسات العمل الخيري كافة وبيان دورها في البنية الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي.

٩. لا للمبالغة في دوافع الإيثار لمنافاتها للطبيعة البشرية والفطرة الربانية ولا نقبل التحليل الاقتصادي التقليدي الذي يتجاهل ويستبعد دوافع الإيثار ويركز على دوافع المصلحة الفردية.

١٠. التأكيد على أهمية البحث العلمي الرصين في صياغة نظريات العمل والأجور.

١١. توجيه الاهتمام إلى الاستكتاب في صياغة تصور علمي لكيفية تحقق التوازن العام في النظرية الاقتصادية الإسلامية وتحديد العوامل التي تساعد في تحققه أو التي تساهم في فشل إنجازه

١٢. أهمية إدراج تصور السلوك التعاوني دون المساس بالسلوك التنافسي وأثر كليهما في بناء جوانب النظرية بصورة متوازنة.

١٣. الاهتمام المتوازن بالأرباح وأهمية تحقيقها لاستمرار المنشأة وتحديد حصة الربح لكل عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

١٤. اثر إلغاء الفائدة على منحنيات التكاليف وأثر إدراج عقود المضاربة والمشاركة والقرض الحسن.

المعوقات والتحديات في البيئة التعليمية- المنهج – الطالب – المدرس: المعوقات والتحديات في البيئة العلمية العامة وفي الكلية والقسم:

لقد كان من آثار انسلاخ الخلافة الاسلامية وتفتت الدولة العثمانية ان خضعت العديد من الدول الاسلامية، في كافة انحاء المعمورة، لهجمة استعمارية شرسة استهدفت القيم والموارد في صور شتى. وكانت النتيجة استيراد قيم ومبادئ نشاز وفرضها على مجتمعاتنا الاسلامية. ولكني أؤكد ان المستهدف لم يكن مجرد الموارد الاقتصادية فقط ولكنها كانت القيم والمبادئ والأعراف التي تميز الأمة وتحميها من الانحلال والذوبان.

ففرضت المناهج التربوية الغربية والانظمة واللوائح القانونية الانجلوسكسونية والمناهج الاقتصادية الغربية والمؤسسات الرأسمالية المالية الربوية وقدمت المنح الدراسية الاستشراقية وغيرها من أدوات التبعية.

يقول صديقي في مقاله معوقات البحث في الاقتصاد الاسلامي واصفًا البيئة الحالية التي تعيشها الأمة: ان الأمور لا تسير على ما يُرام بالنسبة للبحث في الاقتصاد الاسلامي، فالأعداد الكبيرة للطلاَب المسجلين في برامج الاقتصاد الاسلامي في الدراسات العليا والتي كنا نلمسها في عقد الثمانينات من القرن الماضي قد قلت، وحل محلها شبابا يبحثون عن مؤهلات مناسبة في التمويل الاسلامي، واستبدلت برامج الاقتصاد الاسلامي وحل محلها مؤسسات تمنح الديبلومات وبصورة مباشرة عن طريق شبكة الإنترنت الدولية.

ويتابع صديقي السؤال ماذا جرى للفكرة العظيمة السامية والتي كانت تهدف الى طرح البديل للرأسمالية والاشتراكية وتقوم على هدف أخلاقي يرتكز على علم واسع ويستلهم مرتكزاته من رؤية روحية ؟ هل استسلمت وخضعت لرغبة الانضمام الى السِرب والتغريد معه بشروطه !؟. وخلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين نرى

ان هناك انهيارًا في الأفكار العظيمة مخلفًا ورائه تصورًا مثيرًا للشفقة يُرى فيه كل شيء في حالة من عدم الاستقرار والحركة الدائمة.

وللأسف أتت تلك الهجمة أكلها فأنبتت ثمارًا حامضة تمثلت فيما يلي:

١. توجه واضح ينفي صراحة ان يكون هناك منهجا يمكن تسميته بالاقتصاد الاسلامي.

٢. كتابات منهجية اقتصادية تتبنى الفكر العلماني الرأسمالي وتستخدم ذات القيم وتنتهج في تحليلها نتاج المدرسة التنويرية الغربية.

٣. بيئة طلابية منفتحة ومبهورة بنتاج الثورة الصناعية والقبول العام لكل مستورد صالحًا او طالحًا.

٤. ندرة الكتابات الاقتصادية الاسلامية المنهجية وأعني بذلك ان اغلب ما كان متاحا هو كتابات اقتصادية فقهية تتعلق بالزكاة والأوقاف والسفتجة والمضاربة.

المعوقات والتحديات في المنهج

- **بؤرة الإشكالية: جهل شامل بجانب كبير من تاريخ امتنا في المعاملات الاقتصادية.**

يؤكد صديقي في مقالته معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي بأن غياب الإحساس بأهمية التاريخ وانسلاخ الأمة منه قد تسبب في حرماننا من سبر التجارب والتفسير العلمي الرصين لقواعد السلوك في جانبه المعياري لأمة حملت الرسالة الإلهية وانطلقت بها الى كافة ارجاء المعمورة في الشرق والغرب والشمال والجنوب عبر الجبال والمحيطات في أمم شتى وبلغات متباينة ولعصور متوالية . ان الخبرات التي كونها اولئك في التعامل مع متغيرات التقنية، والأسواق الآخذة في النمو والتوسع والمتغيرات التي تنبع من التعامل مع بيئات جديدة ذات أعراف وعادات مختلفة وموارد اقتصادية

متجددة وانتقال كل ذلك الزخم من جيل الى جيل عبر قرون من الزمن لهو تحدٍ اقتصادي كبير.

اين ذلك التراث الكبير وأين المنقبون عن نفيس جواهره ؟

وأين الدراسات العميقة لتاريخ الفكر الاقتصادي وفحصنا لتاريخنا الاقتصادي ؟ وكيف واجه أسلافنا قضايا النمو السكاني ومتطلبات الاقتصاد الريفي والحضري واتساع العمران ونمو الدخل القومي واتساع مناطق التجارة داخل وخارج حدود الخلافة والنقود والصرف ؟ ... إلخ

هل هذا ممكن أو مقبول؟. يخلص د. صديقي الى ان مصدر معظم علم الاقتصاد الذي جرى تصويره على انه اسلاميٌ هو مجرد فقه يرتكز قسم كبير منه على التجارب التاريخية للقرون الأربعة الأولى للإسلام، اماَ الخبرات التاريخية التي تلت تلك الحقبة في الأندلس والمغرب وجنوب شرق اسيا والهند وغيرها فإنها لم تخضع للتحليل والفحص والاستقراء والبحث في اسرار حوادثها وبالتالي لم تَصبِغ مدلولاتها الفقه الإسلامي ومعاملاته وأبعاد إحداثياته.

- **استنطاق الصورة الذهنية عن السلوك الاقتصادي للمسلم المعاصر.**

هل يمكن قولبة سلوك الاقتصادي المسلم الملتزم المعاصر ؟ وما حقيقة ما يجري في الواقع؟

هل تمارس مؤسساتنا في واقع الحياة، الدور الأمثل كما تصوره لنا ادبيات الاقتصاد الإسلامي ما الذي يفسر التباين بين ما هو جارٍ في واقع السوق وبين ما هو مثالي؟

نحن ندعي ان الفرد سيتصرف وفق قواعد السلوك الأخلاقي وان الضوابط الشرعية التي يؤمن بها ستشكل حاجزا منيعاً من السقوط في الهاوية. ولكن الواقع الأليم شيئًا مغايرًا.

لقد صدمني المشرف العام على المصرفية الإسلامية في احد اكبر البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي عندما اخبرني هامساً "ان احد اكبر عملائنا في المصرفية الإسلامية يتلاعب بقوائمه المالية ليخفض من مقدار وعائه الزكوي الواجب عليه دفعه كزكاة شرعية لعملياته الاستثمارية".

هل الخطأ دائما هو النفس البشرية الأمارة بالسوء ام ان مُثلُنا اضحت قيمًا لا تتلاءم مع واقعنا وغير قابلة على تطبيقها في واقع الحياة ؟

للإجابة على كل ما سبق لابد لنا من اجراء العديد من البحوث الميدانية عن الواقع الحالي لسلوك الفرد في جميع مظاهر السلوك التي تهم علم الاقتصاد وعن ماضينا المشرق .

- **التمويل المناسب لمواجهة التحديات والمعوقات في المنهج.**

هذا العمل ليس ترفاً فكرياً بل هو في تصوري احد اهم الروافد لبناء الأمة لقواعد مجدها وسيادتها وإعادتنا الى مصاف الأمم الفاعلة المؤثرة في تاريخ البشرية ومستقبلها.

يحتاج البحث في العصر الحديث الى مال لحاجته لفرق عمل تبذل جهدا لفترات من الزمن. ولأن البحث لا يتعلق بتطبيقات تقنية او استثمارات صناعية او تجارية واعدة فإن السوق لن يقوم بتمويله. ولكني اعتقد ان المؤسسات العلمية المتخصصة كمدينة الملك عبدالعزيز للتقنية او سابك او أحد قيادات الكراسي العلمية المتخصصة في الاقتصاد والتمويل او احد المصارف الإسلامية ممن يريد لاسمه ان يسطر في صفحات التاريخ او احد مؤسسات العمل الخيري يمكن ان يفوز بهذا الخير الكبير.

المعوقات والتحديات في المدرس

- **بؤرة الإشكالية: إعادة التشكيل**

احسب ان من سيتوجه لتدريس منهج الاقتصاد الإسلامي في مؤسساتنا التربوية سيكون قد حصل على اجازته العليا (الدكتوراه) اما من جامعة غربية او من قسم من اقسام الاقتصاد الإسلامي التابع لكلية من كليات الشريعة في البلاد الإسلامية.

وبؤرة الإشكالية لكل منهما مختلفة وحل مشكلته مختلف ايضا.

الحالة الأولى: حصل على اجازته العليا من جامعات غربية. ونتوقع بالتالي وباحتمال كبير ان تخصصه في غير مجال الاقتصاد الإسلامي.

يتميز معظم خريجي الجامعات الغربية بإخضاعه لدراسة منهجية متقدمة في النظرية الاقتصادية (الجزئي والكلي) ودراسة متقدمة في الاقتصاد القياسي والرياضي واختياره لتخصص جانبي اخر ودراسته لمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية وخيرا كتابته لأطروحة الدكتوراه لمعالجة مشكلة واقعية.

يتبين مما اوضحت اعلاه ان المدرس سيكون متميزاً في النظرية التقليدية الاقتصادية لكنه سيكون في حاجة الى ماسة بناء ذاته في العديد من العلوم الشرعية خصوصا في فقه المعاملات المالية وأصول الاقتصاد الإسلامي والمقاصد الشرعية في المعاملات المالية.

من هنا نلاحظ دائما الدعوة لضرورة اعادة تأهيل هذه الفئة بما يسمى بالدراسات الفقهية للاقتصاديين.

الحالة الثانية: حصل على اجازته العليا من جامعات عربية او اسلامية. وربما يكون مجال تخصصه وباحتمال كبير في مجال الاقتصاد الإسلامي.

يتميز معظم خريجي الجامعات العربية الإسلامية بإخضاعه لدراسة منهجية في النظرية الاقتصادية (الجزئي والكلي) ودراسته للاقتصاد القياسي والرياضي واختياره لتخصص جانبي اخر ودراسته لمنهجية البحث في العلوم الاجتماعية وخيرا كتابته لأطروحة الدكتوراه لمعالجة مشكلة واقعية.

لكنه قد يعاني من بعض الضعف في استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي او الرياضي او ضعف في النظرية الاقتصادية بشكل يجعله قادراً على تحقيق هذه المهمة.

المعوقات والتحديات للطالب

- ان اكبر تحد للطالب سيكون حصوله على منهج علمي متخصص في النظرية الاقتصادية الإسلامية شاملا لكل المكونات العلمية والنظريات الاقتصادية بما يعكس القيم المثلى لسلوكيات الاقتصادي المسلم وبما يعكس الواقع العملي لحياته.

- ان التحدي ان يكون منهجاً كهذا قادرا على الإجابة على كافة الأسئلة بصورة سهلة ميسرة وان يتجنب الاشارة الى التباين الكبير في الآراء الفقهية وان يعتمد على ما تم اتفق عليه الجمهور.

- في منهجا كهذا يجب ان تكون الحالات التطبيقية الدراسية سنداً لكل فصل تدعمه بإحصائيات من واقع حياته وان يحتوي منهجه على بنك للأسئلة يعينه على تصور كيفية ادارة وقته المحدود في الامتحان للإجابة على اسئلة عميقة ودقيقة.

- ان احد التحديات التي تواجه الطالب هو الخروج من قوقعته والمشاركة في النقاش وعرض التجارب والمساهمة في بناء هيكل وتوصيف المادة العلمية وان لا يكون جماداً من الجمادات الموجودة في القاعة التدريسية وان سلوكاً كهذا سيحفز استاذه على مزيد من العطاء وحقن التجارب والتفاعل في اعادة صياغة المادة وتجديدها وإحساسه بأنه امام رجالاً سيكونون ورثة علمه وعطائه.

• من اكبر التحديات التي تواجه الطالب هو تخلصه من انتحال افكار الغير وإشكالية السرقة العلمية وهو من الأوبئة المعدية والتي ابتلي بها عالم البحث.

• هل ابتلي مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي بهذا الوباء ؟ اقول وبكل اسف انني قد لمست بنفسي هذه البلوى مع طالبة في الدراسات العليا لمادة مؤسسات اقتصادية اسلامية ومرة اخرى لمتقدمة نسخة اوراقاً علمية بكاملها لبحثها المقدم لجائزة الامير محمد الفيصل لأبحاث الاقتصاد الإسلامي. يذكر د. صديقي في ورقته للمعوقات بأن هناك شكاوى منشورة على شبكة IBF وهي احدى المنتديات الشعبية لمناقشة قضايا في الاقتصاد الإسلامي وقد ابلغه عدد من كبار المدرسين والمفكرين ان البلوى عمت ابحاث الاقتصاد الإسلامي باللغتين الانجليزية والعربية. ويؤكد د. صديقي بقوله " ان الغش في البحوث أسوأ من سرقة الممتلكات المادية لشخص ما. انه يضر بالمجتمع اكثر مما يضر بالضحية . إن الصحة الفكرية للمجتمع الذي يفشل في منع سرقات الأفكار هو مجتمع سيكون عرضة لخطر كبير."

التوصيات والحلول المقترحة

توصيات لمواجهة المعوقات والتحديات في البيئة العلمية العامة وفي الكلية والقسم

١. الاهتمام ببرامج اعلامية تعرض مزايا وأهداف الاقتصاد الإسلامي بشكل مبسط وشامل وتقدم في كافة الوسائط الإعلامية الاجتماعية في الصحافة والتلفاز والمجلات الشعبية والفيس بوك والتويتر وغيرها.

٢. ان تلتزم المؤسسات التعليمية في الجامعات السعودية بالتنسيق مع المجلات والصحف السعودية والخليجية بصفحات محددة تخصص لمناقشة اسبوعية هادفة لقضية ساخنة تتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي.

٣. ان تتبنى الكليات والأقسام العلمية حوارات شهرية وأسبوعية تتعلق بالاقتصاد والتمويل الإسلامي ويستقطب لها افضل الكفاءات العلمية وتعرض بأسلوب اعلامي.

٤. اعادة تبني فرض مادة الاقتصاد الإسلامي كمنهج تدريسي اجباري على كل طلاب كلية الاقتصاد والادارة وكلية الآداب

توصيات تتعلق بمعالجة المعوقات والتحديات في المنهج

١. تبني مشاريع ضخمة لإعادة كتابة التاريخ الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الإسلامي تهدف الى عرض اساليب العمل والتجارة وتعامل سلفنا مع كافة فنون الحياة الاقتصادية، من مؤسسات علمية متميزة كالجامعات ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وبنك التنمية الإسلامي.

٢. انشاء صندوق وقفي خاص لمواجهة المعوقات والتحديات في المنهج وفق ما تم تفصيله في تحديدنا وتحليلنا لهذه المعوقات والتحديات.

٣. تبني مشروع يستكتب فيه مجموعة متميزة (١٠ . ١٥) (من الاقتصاديين المسلمين الفائزين بجائزة بنك التنمية او جائزة الملك فيصل للدراسات او أي من

الجوائز الدولية المشهود لها بالرصانة) ويشترط ان يكون بينهم التوافق والتناغم ليقوم كل منهم بالالتزام من الانتهاء بفصل محدد من فصول النظرية الاقتصادية (كان قد تميز في الكتابة والبحث والحوار فيه) في خلال ستة اشهر وتضاف في الكتاب باسمه ويقدم له جائزة مادية ووسام مميز من رئيس الدولة.

توصيات لمواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المدرس

١. تقديم الدورات الفقهية المتخصص للاقتصاديين ودورات اقتصادية للفقهاء يقدمها اساتذة متميزون في دورة اسبوعية وتكون متاحة لمن اراد عبر التدريس عن بعد.

٢. ان تُلزم الكليات الشرعية مدرسيها بإيضاح مواقع الإضافات الشرعية الممكنة والمستهدفة في النظرية الاقتصادية وتدويرها بين المختصين لتحقيق الاتفاق المبدئي وترسل بعدها لكافة المهتمين بتدريس مواد الاقتصاد الإسلامي المختلفة.

توصيات لمواجهة المعوقات والتحديات التي يعاني منها الطالب

١. المشاركة الفاعلة في القاعات الدراسية وفي الابحاث والتي تبين اضافاتهم للمنهج العلمي ومساهمتهم في الحالات التطبيقية.

٢. الاشتراك في المسابقات الاقتصادية المستحدثة في السنوات الاخيرة مثل جائزة الامير محمد الفيصل في الاقتصاد الإسلامي وجائزة الشيخ صالح كامل للشباب الباحثين في الاقتصاد الإسلامي.

٣. العمل الصيفي في مؤسسات اقتصادية اسلامية مثل المصارف ومراكز البحوث وهيئات الرقابة الشرعية وغيرها.

المراجع

مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١ م.

مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي دراسة للنظام الاقتصادي الإسلامي لمؤلفه د. محمد بن علي القري بن عيد، الطبعة الرابعة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م.

معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، أ. د. محمد نجاة الله صديقي - المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، مركز ابحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز، ٢٠٠٧م.

المذكرة التدريسية التي أعدها أ. د. نجاة الله صديقي لتدريس الاقتصاد الجزئي والكلي من منظور اسلامي بعنوان: تدريس علم الاقتصاد الإسلامي (جزئي-كلي) الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، مطابع جامعة الملك عبدالعزيز.

حوار حول تدريس الاقتصاد الجزئي من منظور اسلامي حرره أ. د. سيف الدين تاج الدين إبراهيم ونشر في مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م١ ص ١٦١-٢١٤ في عام ١٤٠٩هـ.

ما هو الاقتصاد الإسلامي، د. محمد عمر شابرا، ترجمة محمود احمر مهدي، جدة، ١٤٣١هـ.